

أرقام النفقات جاءت أدنى من تقديرات سابقة

«الشال»: مرسوم إقرار الميزانية العامة.. مستحق

قرار صحيح في أسواق واقتصادات ناضجة ومتنوعة خفض سعر الفائدة يحتاج سنتين لتظهر بوابره

نمو مع المستوى المرتفع لأسعار النفط، وكذلك هو حال فائض الحساب الجاري وفائض الموازنة العامة، ولكن هناك مؤشرات على ولوج الاقتصاد المحلي حالة من التضخم السلبي على أسعار الأصول. وهو امر غير مبرر وخطير.

وفي دولة تضمن ودائع عملاء القطاع الخاص لحساباتها، البالغة نحو 27.5 مليار دينار كويتي، ورهونات مصارفها أسهم وعقار محلي، في معظمها، أي إجراء يحد من التضخم السلبي هو إجراء إيجابي، ورغم محدودية الفترة المتاحة للفريق الحكومي الاقتصادي، وضمن أربعة الوزراء اثنان في حكومة لن تستمر بهما أكثر من شهرين، إلا أن عامل الوقت مهم جداً في مواجهة قضية محتلفة وخطيرة، من التضخم السببي، وضمن الفريق محافظ بنك الكويت المركزي، ويبدو أن القرار هو مساهمة في حزمة متوقعة من الإجراءات، هو الخفض السابع، منذ يوم 2012/10/4 وخفض الزمة العالم المالية في سبتمبر من عام 2008، عندما كان مستوى سعر الخصم 5.75 في المئة، وواضح أن خفض سعر الخصم، إلى جانب ضعف أثره في حيز النمو ومواجهة التضخم السنوري، بسبب بنية الاقتصاد الكويتي، لا يمكن أن يعمل وحده في مواجهة التضخم السالب لأسعار الأصول، لذلك سوف يظل رخصة إذا قلل إجراء وحيداً، ومن دون دعم من حزمة إجراءات أخرى، سبق لنا ذكرها، لذلك من الأفضل أن يبادر الفريق الاقتصادي الحكومي إلى إعلان سياسات مساندة.

بن التقرير ان خفض سعر الخصم يعني، في عرف البنوك المركزية، أن التلق يات حول النمو وليس التضخم، فالسياسة النقدية تميل إلى التوسع -خفض سعر الفائدة- كلما أراد البنك المركزي تحفيز النمو، بخفض تكلفة الاقتراض، من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك، ولقرار خفض سعر الفائدة الزان، الأول حقيقي ومتوسط المدى، فالأثر الناتج عن التوسع في الاقتراض يحتاج ما بين ستة إلى سنتين لتظهر بوابره، بعد إجراءات التقدم بطلب القرض ودراسته وإقراره وبداية الإنفاق من رصيده، وذلك صحيح في أسواق واقتصادات ناضجة ومتنوعة الإنتاج.

أما الأثر الثاني، وهو قصير المدى، فيتجلى عن الجانب النفسي للقرار، إذ يقلل الناس على الاقتراض، من أجل شراء الأصول، أو حتى استخدام سيولتهم المعطلة في شراء الأصول، والأثر الثاني، هو المقصود في تقريرنا، من قرار بنك الكويت المركزي الأخير بخفض سعر الخصم من 2.5 في المئة إلى 2 في المئة.

وتعقد بصحة قرار الخفض، فهو من جانب سوف يعني خفض التكلفة على العملاء المتعثرين، عند إعادة جدولة قروضهم، ويعني بعض الدعم لأسعار أصولهم، بما يحسن وضعهم المالي، ويؤيد مستوى الطلب على الأصول، بما يوفر لهم السيولة عند الحاجة.

أما الجانب الآخر، والأكثر أهمية، هو في أثره الكلي، فمؤشرات الاقتصاد الكلي لا تشكو مشكلة

تحذير محافظ المركزي من خطورة زيادة الإنفاق على الطريق الصحيح لم يأت من فراغ

مصدر مسؤول ان الوزارة لا تتبني هذا المقترح، وأنه كان مجرد رأي لإحدى إداراتها، بما يعني أنها تعمل بالتنسيق مع الكثرين، لذلك لزم التنويه والاعتذار.

وأشار: وتبقى تقديرات الإيرادات في الموازنة البالغة نحو 13.932 مليار دينار كويتي، لا معنى لها، فهي مقدرة على إنتاج 2.22 مليون برميل يومياً، وعند سعر 65 دولاراً أمريكياً للبرميل، وواقع رقمي الإنتاج والأسعار مختلفان عن تلك التقديرات التي لا يمكن الدفاع عنها.

ويبدو أن تلك التقديرات تقل لآرث قديم عمره نحو ثلاثة عقود أو أكثر، غرضه رفع الحرج عن الحكومة عند نشرها لأرقام فائض في موازنتها لأنه يفتح باب المطالبة ببعضه، من دول أخرى، وهو إرث غير صحي، ولا يأس ببعض الحفاظ، ولكن في حدود ما يمكن الدفاع عنه.

وكذلك لا يجب الإعداد برقم عجز الموازنة، الذي يبدو كبيراً ويغوق الـ 10 مليارات دينار كويتي، بعد زيادة الانقطاع من الإيرادات المقدرة من 10 في المئة إلى 25 في المئة وفقاً لقرار مجلس الوزراء، لأن الواقع يبين بتحقيق فائض بحدود 7 مليارات دينار 9 مليارات دينار كويتي. - كويتي، قد يرتفع إلى ما بين 8 لو تحقق وفر عن مستوى النفقات المقرر، وهو عادة ما يتحقق.



شعار الكويتية

العامة جاء أدنى من تقديرات سابقة، بنحو 5.5 في المئة كما قدرها وزير المالية، فالتقديرات السابقة كانت تضعه بحدود 22 مليار دينار كويتي، واجتهدنا، في الشال، واضعاً إليها نحو 0.7 مليار دينار كويتي لزيادات روائب من لم يطلعهم كرم الكوادر، لتبلغ نحو 22.7 مليار دينار كويتي.

ويبدو أن الفريق الاقتصادي الحكومي قد استطاع ضغطها، قليلاً، إلى نحو 21.24 مليار دينار كويتي، ورغم أنها أعلى بنحو 9.5 في المئة عن مستوى تقديرات السنة المالية الفائتة، وهي زيادة كبيرة، إلا أن الشعور بخطورة انتفاخها، الذي أدى إلى خفض في تقديراتها الأولية، تطور في الاتجاه الصحيح.

ويتفق هذا الإنجاز مع تحذير محافظ بنك الكويت المركزي، أخيراً، من خطورة الانسياق وزيادة النفقات العامة وراء زيادة غير مضمونة في أسعار النفط وإنتاجه، نتيجة عوامل لا قدرة لنا على التحكم بها، وذلك يعني أن الفريق الحكومي يعمل ضمن رؤى ملق عليها، وبعد نشرنا، في تقرير سابق لنا، بأن فكرة التوريق التي نسبت إلى وزارة التجارة والصناعة تبدو فكرة متأخرة وغير مفيدة لمواجهة إشكالات الوضع الراهن، أكد لنا

سمعة «الخطوط الكويتية» على المحك وتستحق «الأولوية» من الفريق الحكومي فهي تتأكل مالياً

قال التقرير الاسبوعي لشركة الشال ان مرسوم ضرورة صدر الاسبوع الفائت، باعتماد ربط موازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2012/2013، وهو في تقديرنا مرسوم مستحق، فالانتخابات النيابية لن تجرى سوى في شهر ديسمبر تعقبها مهلة أسبوعين لتشكيل الحكومة، وسوف يدخل ربع السنة المالية الأخير قبل إقرار الموازنة، من قبل مجلس الأمة القادم -وأقل أهمية بكثير، ولكن ربما يكون مستحق، أيضاً، مرسوم ضرورة لتخصيص الخطوط الجوية الكويتية، فهي تتأكل مالياً وسمعة، ويأت أرواح المسافرين مهددة، وبمضي وقت، بعد انعقاد مجلس الأمة الجديد، حتى تحظى الخطوط الجوية الكويتية بأولوية مستحقة.

لا ما تلقى معه، هو استسهال الحكومة إصدار مراسيم ضرورة، وتعقد بضرورة توفيقها تماماً عن إصدار أي مرسوم ضرورة جديد، فالتأسيس لحققة سياسية أكثر هدوءاً، وأكثر جدوى لعملية البناء، يتطلب عدم زرع الساحة السياسية بمزيد من الأنغام -فحينها ستكون مهمة الإدارة الحكومية الجديدة شبه مستحيلة، حتى لو جاء مجلس أمة طوع بدها.

وأضاف التقرير الأمر الطيب، هو أن رقم النفقات

بسر 2.6 دينار للسهم الواحد

«كيوتل» تستحوذ على 39.61 في المئة من أسهم «الاتصالات الوطنية»



البنك المركزي

«دار الكوثر» تطرح 135 قطعة أرض بسلطنة عمان

تبدأ من 600 متر للأرض الواحدة بقيمة إجمالية للأراضي تصل إلى 3.5 ملايين دولار.

وأشار رئيس مجلس الإدارة في الشركة أحمد عبد الوهاب الصقار في بيان صحفي إلى أن مشاريع سلطنة عمان تأخذ نصيب كبير من المبيعات لدى الشركة نظراً لأن الأسعار هناك تناسب المستثمرين كافة، لافتاً إلى أن العوائد السنوية لتلك المشاريع تصل ما بين 5 إلى 20 في المئة سنوياً، مما يساهم في تنشيط حركة المبيعات والإقبال على تلك الأراضي والبيوت هناك.

أعلنت شركة دار الكوثر العقارية إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار عن طرح مجموعة جديدة من الأراضي في سلطنة عمان في جزيرة مصيرة نظراً للطفرة العقارية هناك والمبيعات الكبيرة التي يشهدها السوق الكويتي من العائلات العمانية خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وستقوم الشركة بطرح عدد 135 قطعة أرض في جزيرة مصيرة والمناطق القريبة منها في ولايات المنطقة الوسطى في سلطنة عمان بمساحة

اجتناب الانخفاض، غير الضروري، في قيم الأصول الأخرى، وكانت شركة كيوتل قد أضافت إلى حصتها، ما بين الاستحواذين، بالشراء من السوق نحو 1.5 في المئة لتتملك، قبل الاستحواذ الأخير، ما نسبته 52.5 في المئة في الشركة الوطنية للاتصالات، ويملك 39.61 في المئة في الاستحواذ الجديد، تبلغ حصتها نحو 92.11 في المئة، وبعد استحواذها 0.57 في المئة هي أسهم الخزينة، تبقى نسبة 7.32 في المئة هي ملكية بقية المساهمين في الاتصالات الوطنية، وذلك يبقيا شركة مساهمة، ولكنه يعني أيضاً، أنها ستدخل مرحلة تحول في التداول وضعف من حيث الإسهام في سيولة السوق.



شعار الوطنية للاتصالات

وأوضح الأمر الطيب، هو أن الهيئة العامة للاستثمار اتخذت قراراً ببيع حصتها البالغة 23.54 في المئة، ذلك يعني أن نحو 59.43 في المئة من الأسهم التي تم الاستحواذ عليها في الصفقة الجديدة هي أسهم الهيئة، أي إن الهيئة باعت نحو 118.65 مليون سهم وحصلت مقابلها على نحو 308.5 ملايين دينار كويتي، ويمكن استخدام هذه الحصيلة في تمويل إجراءات قيد الإعداد



شعار كيوتل

واختلفت خصائص الاستحواذين، ففي الاستحواذ الأول كان المطلوب هو الحصول على حصة أغلبية مطلقة، وليس فقط حصة سيطرة، وكان السوقان، المحلي والعالمي، رائجان، وكان قطاع الاتصالات نجم الأسواق، وكان التفاوض بين طرفين فقط، وكلها ظروف

أضاف التقرير استكملت شركة الاتصالات قطر، يوم الخميس الموافق 2012/10/4، الاستحواذ على ما نسبته 39.61 في المئة من أسهم شركة الاتصالات الوطنية، بسعر 2.6 دينار كويتي للسهم الواحد وبقيمة إجمالية بحدود 519.1 مليون دينار كويتي.

وكانت الشركة -كيوتل- قد استحوذت، في عام 2007، على 51 في المئة من شركة الاتصالات الوطنية، بما قيمته 1075 مليون دينار كويتي، لتبلغ قيمة إنفاقها على الاستحواذ نحو 1594.1 مليون دينار كويتي أو نحو 5.7 مليارات دولار أمريكي، وهي قيمة استحواذ قياسية للسوق المحلي، ويبدو أنها ستبقى كذلك لفترة طويلة.

منطقة اليورو تحقق نمواً سلبياً بنسبة -0.4 في المئة

الاقتصادات المتقدمة هي صلب علة أداء الاقتصاد العالمي

40 في المئة لقط من معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2012 بينما يسهم بنحو 62 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي.

وقال: يتوقع الصندوق لصين، ثاني أكبر اقتصادات العالم وأهم محرك لنمو الاقتصاد العالمي، بأن تحقق في عام 2012 نمواً دون المستوى الحرج البالغ 8 في المئة، وبحدود 7.8 في المئة، ويعاود الارتفاع إلى 8.2 في المئة في عام 2013، ويبدو وضع الاقتصاد الهندي أكثر سوءاً، إذ لن يتعدى معدل نموه 4.9 في المئة في عام 2012، فهو ما في السنة في 6.8 في المئة في عام 2011 و10.1 في المئة في عام 2010، ولكنه سيعاود الارتفاع إلى نحو 6 في المئة في عام 2013.

ويتوقع بعض التراخي في نمو الاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقق في عام 2012 نمواً بحدود 5.3 في المئة، بعد أن كان الصندوق يتوقع نمواً بحدود 5.5 في المئة في تقرير شهر يوليو الفلت، ونمواً بحدود 6.6 في المئة في عام 2013، ربما لتراج محتمل في أسعار النفط وانتاجه.

وبشكل عام، يتوقع أن يكون أداء العام الجاري ضعيفاً، يتحسن، قليلاً، في عام 2013 وذلك في حدود المقيول، وما لم تحدث مفاجات، غير سارة، في أوروبا، مثلاً، فمن المحتمل أن يعدل الصندوق توقعاته إلى الأعلى، قليلاً، في تقرير يناير القادم.

إلا أن التقرير الأخير بات أقرب إلى المرسمة الأمريكية، وهي مرسمة وسط ما بين المرسمة الألمانية المتشددة والمرسمة المتساهلة لجنوب أوروبا، ومماثلة للتوجه الفرنسي الجديد، فالقريب ينصح بإدارة سياسية أفضل للأزمة، مع إعطاء وزن أكبر في تلك السياسة لحفز النمو وإن على حساب سياسات التقشف، مثل خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب.

على أن لهم هو خضوع إدارة الاقتصاد العالمي لراجعة متكررة خلال العام الواحد، واستخدام مؤشرات فاطمة للتشخيصها ومن ثم إصلاح مسارها، وهي لأول مرة في التاريخ تدار بوعي موحد بخطورة تداعيات الفشل في أية دولة أو كتلة، على بقية الدول والكتل.

وأوضح: تقلل الاقتصادات المتقدمة هي صلب علة أداء الاقتصاد العالمي، فسوف تحقق منطقة اليورو نمواً سلبياً بحدود -0.4 في المئة في عام 2012 بتأثير أداء سالب للاقتصادات المتقدمة، مثل إيطاليا -2.3 في المئة وإسبانيا -1.5 في المئة، وتتأثر كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنمو متوقع في عام 2012 بحدود 2.2 في المئة لكل منها، بينما ستحقق بريطانيا نمواً سلبياً مماثلاً لمنطقة الوحدة النقدية الأوروبية وبحود -0.4 في المئة، وعليه، سوف يبقي نمو اقتصادات الدول المتقدمة ضعيفاً في عام 2012 وبحود 1.3 في المئة، يرتفع، قليلاً، إلى 1.5 في المئة في عام 2013، ويقل في الحالتين في حدود

أغر التقرير لم تكن فترة الشهور الستة الفائتة فترة جيدة لأداء الاقتصاد العالمي، فخلالها ارتفعت المخاطر وانحسر تقرير شهر 2012/10 مستوى الثقة، وجاء تقرير سبتمبر ولكنه تأخر قليلاً، لصندوق النقد الدولي استمراراً لتشاؤم تقرير شهر يوليو الفائت، أي خفض ومزيد من الخفض لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي.

لمعد خفض توقعات النمو لعامي 2012 و2013 بنحو -0.1 في المئة و-0.2 في المئة في تقرير شهر يوليو الفائت مقارنة بتقرير شهر أبريل الفائت، خفض الصندوق توقعاته، في تقريره الجديد، بنحو -0.2 في المئة لعام 2012 ليصبح 3.3 في المئة بعد أن كان 3.5 في المئة في تقرير يوليو، وخفضه بنحو -0.3 في المئة لعام 2013 ليصبح 3.6 في المئة بعد أن كان 3.9 في المئة، ورغم أن شهري أغسطس وسبتمبر كانا أفضل من الشهور الأربعة السابقة لها، فخلالها تحول وعد رئيس البنك المركزي الأوروبي بعمل قل ما يتطلبه الأمر لإنقاذ اليورو إلى قرار بإشراء سندات الحكومات الأعضاء، التي تعجز عن تسويقها، وخلالها جاء حكم المحكمة الدستورية الألمانية بإجازه تمويل عملية إنقاذ دول الوحدة المتعثرة، كما أقر الفيدرالي الأمريكي خطة التيسير النقدي الثالثة وتبعه المركزي الياباني، إلا أن التقرير قلل متشككاً ربما لأنه بعد قليل فترة طويلة من نشره، وبين: رغم التشدد التي انتصت به مديرية صندوق النقد الدولي،



منطقة اليورو

خلال الفترة من 20 ولغاية 22 نوفمبر «عربال» يبحث الآفاق المستقبلية لصناعة الألمنيوم في الخليج

قالت اللجنة المنظمة لمؤتمر الألمنيوم العربي الدولي «عربال» - والذي تنسقيته المنيوم قطر في البوحة خلال الفترة من 20 ولغاية 22 نوفمبر المقبل - أنه تم تأكيد مشاركة أكثر من 40 محدثاً من قادة قطاع الألمنيوم العالمي، لتقديم أوراق عمل، وعروض تقديمية، وورش عمل ضمن مختلف المجالات والقطاعات المرتبطة بصناعة الألمنيوم، وتقديم كل ما هو جديد ضمن هذه الصناعة الهامة للحضور والمشاركين، وستشهد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر إلقاء الكلمات الرئيسية للمحدثين الرسميين، يستلهمها محمد علي النقي، رئيس ومؤسس مؤتمر عربال، يلقي من خلالها كلمة ترحيبية بالضيوف ويستعرض خلالها مسيرة مؤتمر عربال منذ إنطلاقته في العام 1983، والتي له بصمات واضحة وجليّة في قطاع الصناعة الكويتية بشكل خاص والخليجية بشكل عام، حيث شغل النقي العديد من المناصب وقام بتأسيس عدد من الشركات، منها شركة الكويت للألمنيوم، والشركة المتحدة للزجاج، وشركة الصناعات الحديدية وشرقتها قطر للفولاذ في تأسيس وتشغيل الشركات منها شركة الصفاء للاستثمار، وشركة المدينة للفولاذ والاستثمار، وشركة المدينة العقارية، ومجموعة الجين السعودية، وسبق النقي حضوره محمد وزير الطاقة والصناعة الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، يلقي الضوء خلالها على الإنجازات الصناعية لدولة قطر وعلى الأهمية الاستراتيجية لصناعة الألمنيوم في قطر بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وسيشارك سفير ريشارد، الرئيس التنفيذي لشركة نورسك هيدرو النرويجية، بكلمة خلال الجلسة الافتتاحية، يستعرض خلالها تجربة هيدرو وشرقتها قطر للفولاذ في تأسيس وتشغيل «النيوم قطر»، ثم كلمة عبدالرحمن الشبيبي، رئيس مجلس إدارة النيوم قطر، يستعرض خلالها الإنجازات النيوم قطر خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية الصناعات التحولية المرتبطة بصناعة الألمنيوم والمستقبل المنظور لهذه الصناعات.